



ظواهر إعلانية في شافية ابن الحاجب دراسة في ضوء علم الصرف الصوتي

رغد إسماعيل عريبي المحمدي

كلية التربية / جامعة ميسان

raghadasmil@uomisan.edu.iq

[https://doi.org/ 10.52834/jmr.v18i35.102](https://doi.org/10.52834/jmr.v18i35.102)

ملخص البحث:

اهتمت الدراسة في هذا البحث بمعالجة ظاهرة إعلانية تحصل لأشباه الحركات في التراكيب اللغوية، من خلال ما تناوله ابن الحاجب في كتابه الشافية، إذ أفرد لها مبحثاً خاصاً. لقد اعتمد هذا البحث في دراسته ومعالجته لهذه القضية الإعلامية على معطيات الدرس الصوتي الحديث ومتطلباته، وذلك لأن المستوى الصرفي لا يدرس بمعزل عن مستويات الدروس اللغوية الأخرى، فهو على علاقة حميمة مع الدرس الصوتي. واعتمدت الدراسة مجموعة من القوانين الصوتية للاستعانة بها لتحل طلائع المشكلات الصرفية العالقة، وهما: (قانونا المماثلة والمخالفة). وكذلك الاستعانة بالمقطع الصوتي العربي لأهميته بفرض ما يصل إليه النسيج البنيوي للتركيب، وإن غرض ذلك كله معاينة المعالجات الصوتية الحديثة لهذه الظاهرة بالمقارنة مع معالجات القدماء للظاهرة نفسها، والوقوف على مقدار التوافق والتخالف في النهج عند عرض القضايا الإعلانية المتشابهة.

الكلمات المفتاحية: ظواهر إعلانية، شافية ابن الحاجب، علم الصرف الصوتي.



High phenomena in the healing of Ibn al–Hajeb, a study in the light of phonemic morphology

Raghad Ismail Oreibi Al–Mohammadi

College of Education / University of Maysan

raghadasmal@uomisan.edu.iq

Abstract

This study aims to treat the phenomenon of Causation that occurs for semi–transactions in linguistic structures ,through what Ibn Al–Hajib covered in his book Al–Shafi’ah, as he devotes a special topic to them. This research has relied on its study and treatment of this causal issue on the data of the modern audio lesson and its requirements because the morphological level is not taught in isolation from other levels of the linguistic lesson, as it is closely related to the phonemic lesson .The study has drafted a set of vocal laws to use to solve the problems of outstanding morphological problems, they are: (the laws of similarity and the difference).Likewise, to seek the help of the Arabic phoneme, its importance is to assume that the structural fabric reaches the structure, the purpose of all of that is to review the modern audio treatments–this phenomenon, compared with the treatment of the ancients the phenomenon itself, and to determine the extent of compatibility and discrepancies in the approach when presenting similar causes.

Keywords: superior phenomena, Shafia Ibn Al–Hajeb, phonemic morphology.





بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، الذي أنزل النور البين هدايةً للعالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، سيدنا وحبیبنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه المنتجبين.
أما بعد:

فإن هذه الدراسة المقدمة تترصد ظواهر إعلالية في كتاب الشافية لابن الحاجب، وقد اعتمدت التنقيب فيه، للوقوف على مدى انسجام آرائه مع ما جاء في التراث اللغوي من آراء، وبعد تدوين الآراء وتفسيرها على حسب معطيات ابن الحاجب والمتقدمين والمتأخرين لها.

وجد البحث أن هذه المسائل الصرفية المطروحة عندهم قد استبانة باعتمادها على عناصر الدرس الصوتي، بمعنى أن المستوى الصوتي لم يكن غائباً في فكرهم اللغوي، وكون هذه الدراسة ربطت المعالجات الإعلالية عند القدماء بالدرس الصوتي الذي يمثل الدعامة الأساسية للغة، وإنَّ إشكالية البحث تكمن في كشف علاقة الدرس الصوتي بالدرس الصرفي، فقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتطلب الغوص بمناهج علم الصوت الحديث، والوقوف على معالجاتها لتلك الظاهرة، التي شابها الخلط في المصطلح، والغموض في التفسير عند القدماء، هذا الأمر تطلب أن تكون آلية الدراسة باستعراض آراء ابن الحاجب في القضية الإعلالية المطروحة، وبيان مدى مقاربتها لآراء القدماء وكذلك آراء شارحي الشافية، ومن ثم آراء من جاء بعده، وهذا كله يقارن مع معالجات علماء الصوت المحدثين للظاهرة نفسها.

وكان دور الباحث يكمن في توجيه تلك الآراء باعتماد الكتابة المقطعية الصوتية لتفسيرها، ومعالجة المزدوجات الواردة في المقاطع كون وجودها مرفوضاً في العربية، وتتم تلك المعالجة من قانوني المماثلة والمخالفة.

لقد حاولت الدراسة إلقاء الضوء على التغيرات التي تتعرض لها (أشباه الحركات) في التراكيب اللغوية، بعد دراستها ومناقشتها بطريقة علمية.

وقد اقتضت خطة البحث، أن تكون على شاکلة عنوانات متبعاً ترتيبها على ما وردت عليه في كتاب الشافية موضوع الدراسة تسبقها مقدمة وتنتهي بنتائج البحث.

أما ترتيب عنوانات المادة العلمية، فكانت على النحو الآتي:

- حذف الياء في المثال اليائي.



- ما اشتمل على شروط الإعلال، ولم يُعَلَّ.
- اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف مهموز اللام: قلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها.
- قلب الواو والياء ألفاً في المحمول على الفعل الأجوف: المحمول على الماضي الأجوف مما بُني من ذي الزيادة.
- الواو والياء عيان ساكنان غير معلّين.

ثم ختمت البحث بأهم النتائج التي توصل إليها، ثم أتبع ذلك بثبت للمصادر والمراجع التي استعنت بها في دراسة معطيات هذا البحث وتحليلها، يقف في مقدمتها من كتب القدماء، (الكتاب) لسيبويه، و(المقتضب) للمبرد، و(المنصف) لابن جني، و(شرح شافية ابن الحاجب) للرضي الاسترأبادي وكذلك (المنعم في التصريف) لابن عصفور، أما كتب الدراسات الصوتية الحديثة، فقد اعتمدت الكتب المعنية بدراسة الأبنية الصرفية من منظور صوتي، في مقدمتها (المنهج الصوتي للبنية العربية) للدكتور عبد الصبور شاهين، و(التصريف العربي) للطبيب البكوش، و(أثر القوانين الصوتية) وكذلك (تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي) للدكتور فوزي الشايب، و(علم الأصوات العربية) للدكتور محمد جواد النوري. أما منهج البحث الذي اتبعته في دراستي، فكان على وفق الآتي:

- ❖ ذكر نص ابن الحاجب، وتعيين الألفاظ موضوع الدراسة.
- ❖ استعراض آراء علماء اللغة القدماء بشأن المسألة الإعلالية، المراد دراستها وأنتهي بآراء علماء الدرس الصوتي الحديث.
- ❖ أتبع الآراء والإجراءات الصوتية المتخذة من قبل القدماء كونها ركائز عامة لا يمكن أن نركن عندها، ومن ثم نسلط الضوء على حقيقة ما توصلت إليه الألفاظ في صورتها النهائية بعد التغيير والتطور الذي أصابها، معتمدين آراء المحدثين وتحليلاتهم، على وفق قناعات علمية، يتم للبحث الترجيح، وفي أحيان كثيرة يعتمد التدخل لحل بعض الغموض الذي يكتنف التأطير النهائي للألفاظ، مستنداً إلى الدليل العلمي.

والله ولي التوفيق



حَدُّ الإِعْلَالِ:

في اللغة:

صَعَفَ فِي الشَّيْءِ⁽¹⁾، وَجَاءَ فِي اللِّسَانِ نَقْلًا عَنِ ابْنِ الْأَعْرَابِيِّ قَوْلَهُ: ((عَلَّ الرَّجُلُ يَعْلُ مِنَ الْمَرَضِ، وَعَلَّ يَعْلُ وَيَعْلُ مِنْ عَلَلِ الشَّرَابِ))⁽²⁾.

وفي الاصطلاح:

عرفه ابن الحاجب، بأنه: ((تَغْيِيرُ حَرْفِ الْعِلَّةِ لِلتَّخْفِيفِ))⁽³⁾. وعلى رأيه سار شارحو شافيته، فالرضي الاسترابادي، خصَّ الإِعْلَالَ بِأَحْرَفِ الْعِلَّةِ دُونَ غَيْرِهَا، قَالَ: ((اعلم أن لفظ الإِعْلَالِ فِي اصْطِلَاحِهِمْ مَخْتَصٌ بِتَغْيِيرِ حَرْفِ الْعِلَّةِ))⁽⁴⁾، وَمِنْ تَعْرِيفِهِ أَشَارَ لِلغَايَةِ مِنَ الإِعْلَالِ وَقَصَدَ (التَّخْفِيفَ)، فَعِنْدَهُ تَحْقِيقُ التَّخْفِيفِ فِي النُّطْقِ الْأَسَاسِ فِي تَغْيِيرِ التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيِّ، وَيَتِمُّ ذَلِكَ بِأَنْ تَنْتَقِلَ أَعْضَاءُ النُّطْقِ عِنْدَ إِنتَاجِ الْأَصْوَاتِ اللُّغَوِيَّةِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرَ بِطَرِيقَةِ سُلْسَلَةٍ وَجَهْدٍ مَرِيحٍ وَهَذَا مَا تَوَافَقَ مَعَهُ مَا تَوَصَّلَ إِلَيْهِ اللُّغَوِيُّونَ الْمُحَدِّثُونَ كَوْنِ الْمَبْدَأِ الْعَامِّ وَالْهَامِ مِنْ تَحْقِيقِ الْإِنْسِجَامِ الْحَرْكِيِّ نَاشِئًا عَنِ الْمَيْلِ الْإِنْسَانِيِّ الطَّبِيعِيِّ اتِّجَاهِ الْاِقْتِصَادِ فِي الْجَهْدِ الْعِضْلِيِّ⁽⁵⁾. وَجَسَدَ هَذَا الْمَطْلَبَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ جَوَادُ النَّوْرِيُّ فَعِنْدَهُ ((مَعْظَمُ التَّغْيِيرَاتِ الَّتِي تُعْرَضُ لِلْبُنْيِ اللُّغَوِيَّةِ، فِي مَوْضِعِ الإِعْلَالِ هِيَ مِنْ قَبِيلِ التَّغْيِيرَاتِ الْفُونُولُوجِيَّةِ، أَوْ الْوِظُفِيَّةِ phonological , functional changes الَّتِي تَسْتَتِعُ تَعْدِيلًا فُونِيمِيًّا فِي الْبُنْيَةِ اللُّغَوِيَّةِ، وَالَّتِي تُهَدَفُ (مَنْفَرَدَةً، وَمَجْتَمَعَةً) إِلَى تَوْفِيرِ قَدْرِ مِنَ الْإِنْسِجَامِ بَيْنَ الْأَصْوَاتِ لِمُتَجَاوِرَةٍ فِي دَاخِلِ الْبُنْيِ اللُّغَوِيَّةِ، وَذَلِكَ مِنْ أَجْلِ تَحْقِيقِ السَّهُولَةِ فِي النُّطْقِ، وَالخَفَّةِ فِي الْأَدَاءِ))⁽⁶⁾.

لقد وجدنا الآلية المتبعة عند المتقدمين للافصاح عما آلت إليه التراكيب اللغوية في صورها النهائية ولاسيما في ظاهرة الإِعْلَالِ، اعتمدت على سوق قواعد تتلاءم مع أقيستهم المعيارية والتي وجدنا كثيراً منها لا ينسجم مع الواقع اللغوي بشيء. وأكثر تفسيراتهم كانت تنطوي تحت قواعد تتمحور تحت مسميات والتي منها الخفة والثقل والتقاء الساكنين وأمن اللبس.

وإنَّ مَبْدَأَ طَلْبِ الْخَفَّةِ وَالسَّهُولَةِ فِي النُّطْقِ لِتَحْقِيقِ هَذَا الْمَطْهَرِ، هُوَ الْمَطْلَبُ الْأَبْرَزُ مِنَ التَّغْيِيرَاتِ الصَّوْتِيَّةِ الْفُونُولُوجِيَّةِ أَوْ الْوِظُفِيَّةِ الْجَارِيَّةِ دَاخِلَ التَّرْكِيبِ اللُّغَوِيَّةِ، لِتَحْقِيقِ الْإِنْسِجَامِ بَيْنَ الْأَصْوَاتِ الْمُتَجَاوِرَةِ وَالْمُقَارِبَةِ تَقَارِبًا مَخْرَجِيًّا وَصِفَاتِيًّا.

نستخلص بأن الإِعْلَالَ مِصْطَلَحٌ وَرَدَ فِي الدَّرَاسَاتِ الصَّرْفِيَّةِ لِلغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ تَغْيِيرٌ يُعْتَرِضُ الْكَلِمَةَ الْعَرَبِيَّةَ، وَهَذَا التَّغْيِيرُ يَبْتِغِيهِ السِّيَاقُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَتَحْكُمُهُ مَسَوِّغَاتٌ صَوْتِيَّةٌ أَوْ ظَوَاهِرٌ مَوْقِعِيَّةٌ.

أحرف العِلَّة:



في تحديد ابن الحاجب للأحرف التي تجري عليها ظواهر الإعلال، قال: ((وَحُرُوفُهُ: الألف، والواو، والياء))⁽⁷⁾، في ما يخص هذه الأحرف متفق عليها بين القدماء والمحدثين، ولها أوصاف وصفوها تأسيساً على علاقتها بالمصوتات القصيرة، فمنها ما جاء ساكناً وقبله حركة قصيرة من جنسه، وهذه الحركة من متطلبات الكتابة العربية، كون المقطع الصوتي العربي يتكون من وحدتين صوتيتين أو أكثر إحداهما حركة، لذلك لا يجتمعان في مقطع واحد⁽⁸⁾ فضلاً عن ذلك أنه لا توجد أساساً حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة. وهذا الحرف يقال عنه حرف (عِلَّةٌ ومدّ ولين) نحو: باع، يبيع، أبيع.

ومنها ما سُكِّنَ وحركة ما قبله ليس من جنسه أي لا تناسبه فوصفوه بأنه حرف (عِلَّةٌ ولين) دون مدّ أي أنه شبه حركة وليس حركة طويلة نحو (خَوْفٌ، بَيْعٌ)، أما إذا تحرك دون النظر إلى حركة ما قبله فهو (حرف عِلَّةٌ) فقط، نحو (وَلَدٌ، جَيِّأٌ)، وبما أنّ حرف (الألف) لا يدخل ضمن هذه التوصيفات كونه حركة طويلة، ولا ينسجم مع حركة قصيرة يشكل بها ما قبله إلا الفتحة القصيرة a بناء على وهم رسم الكتابة العربية، فهو (حرف مدّ ولين). نستطيع القول بأن الألف: a قد أدخلت ضمن أحرف العِلَّة في تصور العلماء المتقدمين والمحدثين حينما تنتج بسبب التفاعلات الصوتية المشروطة بتقارب المخرج والصفات في التراكيب اللغوية فتتحول الواو w أو الياء y إليه.

يقول ابن الحاجب: ((ولا يكون الألف أصلاً في مُتَمَكِّنٍ، ولا في فِعْلٍ، ولكن من واوٍ أو ياءٍ))⁽⁹⁾، وقد أكد على ذلك ممن سبقوه، يقول ابن جني مفسراً قول أبي عثمان المازني: ((إنّ الألف لا تكونُ أصلاً في الأسماء، ولا في الأفعال، وإنما تكون زائدة أو بدلاً))⁽¹⁰⁾. معنى ذلك أن الإعلال يحصل حصراً في أشباه الحركات (الواو، والياء) أو ما يسمى أنصاف الحركات ((وهي أصوات تقريبية approximants بمعنى أنها تُنتَج عن تضيق غير كافٍ لإحداث احتكاك. والصوت الذي هذه صفته، يقبل التحول إلى صوت آخر))⁽¹¹⁾. وحدّها الدكتور بسام بركة مبيناً آلية إنتاجها وسماها أنصاف الصوائت قال: ((صوت لغوي يصدر عن رنين الهواء على مستوى أحد أعضاء النطق الذي يتميز بتضيق لا يسمح للنفس بالمرور بحرية كما في إنتاج الصوائت ولا يعيق مروره كما يحصل في إنتاج الصوامت (مثل الياء والواو في "أويث")، ويُدعى كذلك نصف الصامت وشبه الصامت والانزلاقي (Semi-voyelle semivowel))⁽¹²⁾. وهذان الصوتان (الواو والياء) ضعيفان في النطق إذا جاءا مشكلين بمصوت من جنسها كالواو w مع الضمة u والياء y معها الكسرة أو اختلف المصوت ولم يكن من جنسها كالواو w معها الكسرة i. فلكراهية النطق بصامت ضعيف، يقع الإعلال تخلصاً من هذه الكراهية⁽¹³⁾.

ومما يؤيد رأينا بأن الإعلال لا يقع أصلاً إلا بأشبه الحركات (الواو، والياء) دون الألف: a، ما جاء به الدكتور تمام حسان قال: ((وموضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللين وهو الواو والياء دون الألف))⁽¹⁴⁾، وما ذكره ابن الحاجب من تراكيب لغوية تؤيد ما قلناه منها ما جاء تحت عنوان:



مواقع الواو والياء :

نحو: (وَعْدٍ)، قالوا فيها فاء للاسم وعلى وفق المقطع الصوتي تكون: وَ ع / د ن جاءت متحركة بالمصوت القصير الفتحة ، ليس من جنسها فهي شبه حركة فيها علة دون مدّ.
و(يُسْرٍ)، فالياء لا فيها فاء للاسم، وعلى وفق المقطع الصوتي تكون: ي / سُ ر ن جاءت متحركة بالمصوت القصير الضمة فهي شبه حركة فيها علة دون مدّ.
أما (قَوْلٍ) فالواو فيها عين للاسم وعلى وفق المقطع الصوتي تكون قَ و / ل ن الواو ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها فهي شبه حركة فيها علة ولين.
و(بَيْعٍ) فالياء فيها عين للاسم وعلى وفق المقطع الصوتي تكون: بَ ي / ع ن الياء ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها فهي شبه حركة فيها علة ولين.
ومن أمثله (غَزْوٍ)، فالواو فيها لام للاسم وعلى وفق المقطع الصوتي تكون: غَ ز / و ن الواو متحركة (بالكسرة) فهذا يدلل كونها شبه حركة فيها علة فقط لذا لا ينظر إلى حركة ما قبلها.
و(رَمِي)، الياء لا فيها لام للاسم وعلى وفق المقطع الصوتي تكون: رَ م / ي ن الياء متحركة (بالكسرة) فهي شبه حركة فيها علة فقط من دون النظر إلى حركة ما قبلها.
وجاء الصوتان (الواو والياء) في موقع العين واللام، نحو: قُوَّة فنسيجها المقطعي على وفق الآتي:
ق / و / ت ن

لقد وقع ابن الحاجب في خلط بين صوتين (واوين) مختلفين من حيث الطبيعة النطقية حيث جاءت الواو الأولى في التركيب اللغوي (قُوَّة) صائت طويل فيه مدّ ولين، فهي ساكنة وحركة ما قبلها (الضمة) من جنسها وهذا من وهم رسم الكتابة العربية، أما (الواو) الثانية التي جاءت في التركيب اللغوي (قُوَّة)، وموقعها اللام فهي شبه صائت، فيها علة ولين دون مدّ، لكونها متحركة بالفتحة a وما دامت متحركة لا ننظر إلى حركة ما قبلها.
ومما ورد عنده التركيب اللغوي (حَيَّة)⁽¹⁵⁾، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي:

ح - ي / ي - ت ن

الياء الأولى عين للاسم، وهي ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها، فهي شبه حركة فيها علة ولين دون مدّ. أما الياء الثانية فهي لام للاسم وجاءت متحركة بـ(الفتحة) ومادامت متحركة نحكم عليها بأنها شبه حركة فيها (علة) فقط دون النظر إلى حركة ما قبلها.
وجاء ابن الحاجب بتراكيب لغوية أخرى فيها (الواو والياء) قد تقدمت كل واحدة على الأخرى منها (ويلٍ) و(يومٍ)⁽¹⁶⁾.

النسيج المقطعي لهما يكون على وفق الآتي:



ويل ← ← و - ي / ل - ن

(الواو) فاء للاسم ومتحركة (بالفتحة)، فيها علة فقط أما (الياء) عين للاسم فهي ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها، لذا يكون فيها علة ولين أما التركيب اللغوي (يؤم)، فيكون على وفق الآتي:

ي - و / م - ن

تقدمت (الياء) على الواو لتكون فاء للاسم وهي متحركة (بالفتحة) ومادامت متحركة فنحكم ان فيها علة فقط.

أما الواو فهي عين للاسم، جاءت ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة)، ليس من جنسها، لذا يكون فيها علة ولين.

ومن أمثلة ابن الحاجب عن اختلاف الموقع بالنسبة للواو والياء في التراكيب اللغوية قال: ((واختلفنا في أن الواو تقدمت عيناً على الياء لأمّاً بخلاف العكس، وواو حَيَوَانٍ بدلّ عن ياء))⁽¹⁷⁾.
عند تحليلنا للتركيب اللغوي الوارد في نص ابن الحاجب للمفردة (حَيَوَانِ)، على وفق المقطع الصوتي تكون على وفق الآتي:

حَيَوَان ← ← ح - ي / و - ن

الياء y قاعدة المقطع الثاني، جاءت عيناً للاسم ومتحركة بـ(الفتحة a)، لذا لا يستوجب النظر إلى حركة ما قبلها لنحكم عليها، فهي حرف علة فقط.

وكذا (الواو)، فقد جاءت لأمّاً للاسم ومتحركة بالصائت الطويل (الألف:)، فهي حرف علة فقط.
وفي التركيب اللغوي (يئِنِ)⁽¹⁸⁾، وقعت (الياء) الأولى فاء للاسم، وهي متحركة بـ(الفتحة)، وذلك من نسيجها المقطعي:

يئِنِ ← ← ي - ي / ن - ن

ومادامت متحركة فهي حرف علة فقط، و(الياء) الثانية هي عين للاسم، وجاءت ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها، فهي حرف علة ولين دون مدّ.

وقد افترقا في (يَدَيْتُ)، فالياء y الأولى هي فاء للفعل، وهي متحركة بـ(الفتحة) وذلك من النسيج المقطعي

لها: يَدَيْتُ ← ← ي - د - ي / ت - ت

ومادامت متحركة، فهي حرف علة فقط.

وأما (الياء) الثانية في التركيب فهي لام في الصيغة وجاءت ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليست من جنسها فهي حرف علة ولين دون مدّ.



ومما ورد من أمثلة عند ابن الحاجب أراد أن يبين مواقع (الواو والياء) في الصيغة الصرفية المفردة (أَوَّل)، فهي عند البصريين على (أَفْعَلٍ)⁽¹⁹⁾، ونسيجها المقطعي يكون على وفق الآتي: أَوَّل ءَ - و / و

و - ل / ل ن
الواو الأولى فاء للاسم جاءت ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها، فهي حرف علة ولين من دون مَدِّ.

أما (الواو) الثانية، فهي عين للاسم، ومتحركة فلا ننظر إلى حركة ما قبلها فهي حرف علة فقط من دون لين أو مَدِّ.

أما الكوفيون فيرون أنها على وزن (فَوَعَلٍ)⁽²⁰⁾، فلا يختلف حكمنا عن الواوین في الصيغة الجديدة لأنه متساوٍ في الصورة.

واستشهد بالتركيب اللغوي (بَيَّيْتُ) وقعت (الياء) فاءً وعيناً ولاماً، ونسيجها المقطعي على وفق الآتي:
بَيَّيْتُ يَ ي / يَ ي / تَ ت

الياء الأولى فاء للفعل جاءت متحركة فهي حرف فيه علة فقط دون لين أو مَدِّ.
والثانية عين للفعل جاءت ساكنة وحركة ما قبلها (الفتحة) ليس من جنسها فهي حرف علة ولين دون مَدِّ.
والثانية مضعفة للعين جاءت متحركة فلا ننظر إلى حركة ما قبلها فنحكم أن فيها علة لا غير، أما (الياء) الأخيرة جاءت لاماً للفعل وهي ساكنة وما قبلها متحرك بـ(الفتحة) ليس من جنسها فهي حرف علة ولين دون مَدِّ.
مما سبق يتبين لنا أن الواو والياء في التراكيب اللغوية التي جاء بها ابن الحاجب ما هي إلا أشباه حركات بدليل أنها شكلت بحركات في أحيان ووقعت قاعدة بادئة للمقطع العربي أو قاعدة غالقة له في أحيان أخرى. وهذا ما يدل بأنها ليست حركات طويلة كون المقطع الصوتي العربي لا يبدأ بحركة، ولا تكون الحركة قاعدة بادئة أو غالقة له أي أنه لا بد وأن يبدأ بصامت أو نصف صائت كون هذه الأخيرة تصنف في المنظار المقطعي في عداد الصوامت⁽²¹⁾، وإن الإعلال الصوتي لا يقع إلا عليها دون الحركات الطويلة، وإن أشباه الصوائت يستثقل النطق بهما محركتين، ولاسيما إذا كانت الحركة القصيرة المشكلة لهما من جنسهما، ويتفاهم ضعفهما حين وقوعهما في سلسلة من الحركات.

أكد هنري فليش ذلك بقوله: ((كراهية النطق بالصوامت الضعيفة (الواو، والياء) مشكلة بمصوتات من جنسها، فلا تنطق الواو مع الضمة، ولا الياء مع الكسرة كما لا ننطق الواو مع الكسرة))⁽²²⁾. وحدد الطيب البكوش كذلك الغرض الرئيس من الإعلال إلى: ((سبب رئيس هو ثقل النطق بالواو والياء إذا اتبعا بحركة من جنسهما... أو بعيدة عنهما))⁽²³⁾. معنى ذلك على الناطق إيجاد وسيلة للتخلص من الثقل الناتج من تعاقب



الحركات القصيرة وأشباه الحركات وتتابعها، لذا يجد الدكتور عبد الصبور شاهين إنَّ الإعلال: ((وسيلة للهروب من تتابع الحركات))⁽²⁴⁾.

أنواعه:

في بيان ابن الحاجب لأنواع الإعلال، قال: ((ويجمعه: القلب، والحذف، والإسكان))⁽²⁵⁾، وطابقهم بعض المحدثين في تحديد أنواعه، يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: ((الإعلال ما تتعرض له أصوات العلة من تغييرات، بحلول بعضها محل بعض، وهو ما يسمونه (الإعلال بالقلب)، أو بسقوط أصوات العلة بكاملها ويسمونه (الإعلال بالحذف)، أو بسقوط بعض عناصر صوت العلة، وهو ما يسمونه (الإعلال بالنقل) أو (التسكين))⁽²⁶⁾.

ومن المحدثين من تداخلت عليه التسميات، فحصر الإعلال بنوعين هما (القلب، والحذف)، أما الإعلال بالتسكين فهو عندهم في حقيقته إعلال بالحذف ولهذا يكون الإعلال في نوعين، إعلال بالقلب وإعلال بالحذف، يقول الدكتور عبد القادر مرعي: ((الإعلال بالقلب ويكون بقلب حركة العلة إلى حرف آخر والإعلال بالحذف ويكون بحذف حرف العلة مع العنصر الذي يشكل معه عنصراً مزدوجاً))⁽²⁷⁾، ولأجل توضيح ما جاء به علماء اللغة القدماء من آراء تخص هذا المبحث الهام في اللغة، لا بد لنا من دراسة ما يطرأ على التراكيب اللغوية من إعلال على وفق علم الصوت الحديث داخل التراكيب اللغوية فقد وردت على النحو الآتي:

- حذف الياء في المثال اليائي:

أشار ابن الحاجب إلى حذف الياء من المثال اليائي أو قلبها الفأ، في نحو: ((يَيْئُسُ، وَيَيْسِرُ، وقد جاء: يَيْئُسُ، وجاء يَأْئُسُ))⁽²⁸⁾.

اختلف العلماء القدماء في مسألة حذف شبه الحركة من المثال اليائي، فقد رفض سيبويه الحذف بقوله: ((وأما ما كان من الياء فإنه لا يُحذف منه وذلك قولك يَيْئَسُ وَيَيْسِرُ وَيَمَنَ يَيْئُنُ؛ وذلك أن الياء أخت عليهم))⁽²⁹⁾.

ونقل ابن جنبي ما حكاه سيبويه بأن حذف الياء في المثال اليائي (يَيْئَسُ يَيْئُسُ) بأنه على وجه الشذوذ⁽³⁰⁾. ونقل ابن منظور عن سيبويه كذلك مضمون قوله، قال: ((يَيْئَسُ من الشيء يَيْئُسُ وَيَيْئَسُ؛ نادر عن سيبويه، ويَيْئَسُ عنه أيضاً، وهو شاذ، قال: ((وإنما حذفوا كراهية الكسرة مع الياء وهو قليل))⁽³¹⁾، وعدَّ المبرد حذف الياء أو قلبها إلى ألف في يَأْئَسَ بأنه رديء جداً⁽³²⁾.



ويمكننا تحليل ما جاء به القدماء من حذف أو قلب للياء شبه الحركة في المثال اليائي على وفق المقطع الصوتي للتحقق من إجرائهم في المفردة (يَيْسُ) على (فَعِلَ)، يكون نسيجها المقطعي على وفق الآتي:

ي /ـَ ء /ـِ س /ـِ

المفردة في حال المضارع دون حذف (يَيْسُ) على وزن (يَفْعِلُ) ونسيجها المقطعي على وفق الآتي:

ي /ـِ ء /ـِ س /ـِ

أما بعد حذف (الياء) شبه الحركة وهي فاء الفعل تكون المفردة على (يَيْسُ) على وزن (يَعِلُ) ونسيجها المقطعي على وفق الآتي:

ي /ـِ ء /ـِ س

والذي أسقط (الياء y) شبه الحركة وهي فاء الفعل في المضارع لكراهية الكسرة أ مع الياء (33).

أما المحدثون فمبدأهم الأساسي في المثال اليائي هو: ((ثبوت الياء في المضارع بقطع النظر عن حركة عين المضارع)) (34).

في حين أعاد علينا الدكتور فوزي الشايب الإجراءات الصوتية نفسها في حذف الواو من المثال الواوي في المضارع لتكون حالة مطابقة لحذف الياء شبه الحركة من المثال اليائي في المضارع، فعنده: ((المبدأ العام الذي يحكم سقوط الفاء هنا وهناك واحد، ألا وهو سقوطها من الأمر أولاً، وقياساً عليه تسقط من المضارع والمصدر الواوي واليائي في ذلك سواء)) (35).

ما اشتمل على شروط الإعلال، ولم يُعَلَّ:

ومن ظواهر الإعلال بقلب الواو والياء همزة وموقعهما في اللفظة عينان ذكر ابن الحاجب لفظه واحدة فيها شروط الإعلال لكن لم تُعَلَّ، قال: ((بخلاف نحو عَاور)) (36).

أقر علماء اللغة القدماء صحة المفردة (عَاور) وذلك بصياغة قوانين وشروط تتوافق مع أقيستهم المعيارية على الرغم من أن المفردة فيها محاذير مقطعية لا تجيزها اللغة العربية والتي منها تتابع الحركات وأشباه الحركات، وكذلك وجود المزوج الصاعد المؤلف من قاعدة المقطع الثاني (الواو) شبه الحركة ونواته (الكسرة) الصائت القصيرة وغالباً ما يتخلص منه الناطق لضعفه وخفائه، وإقرارهم هذا واضح في قول سيبويه: ((وأما



فَاعِلٌ مِنْ عَوْرَتْ، فَإِنْ قَالُوا فَاعِلٌ غَدًا، قَالُوا: عَاوِرٌ غَدًا... لأنها لما حَيَّتْ فِي نَحْوِ عَوْرَتْ أُجْرِيَتْ مَجْرَى وَائِ شَوَيْتِ))⁽³⁷⁾.

وَوَافَقَهُ الْمَبْرَدُ مَبِينًا عَدَمَ الْإِعْلَالِ فِي عَاوِرَ بِقَوْلِهِ: ((فَإِنْ قَلْتِ فَمَا بِالِكِ تَقُولِ: هُوَ عَاوِرٌ غَدًا وَجَمَلِكِ صَائِدًا غَدًا مِنَ الصَّيْدِ؟ قِيلَ: صَحَّ الْفَاعِلُ لِحَاثَةِ فِعْلِهِ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ عَوْرَ، وَصَيِّدَ، وَحَوَّلَ، وَصَيِّدَ الْبَعِيرِ يَصِيدُ فَتَقُولُ: مَا بِأَلِهِ يَصْحُ وَلَا يَكُونُ كَقَالَ وَبَاعَ؟ قِيلَ: لِأَنَّهُ مَنْقُولٌ فَمَا لَا بَدَّ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى الْأَصْلِ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَعَوَّرَ وَأَحَوَّلَ، فَإِنَّمَا عَوَّرَ وَحَوَّلَ مَنْقُولٌ مِنْ هَذَا))⁽³⁸⁾، وَأَكَّدَ ابْنُ جَنِيٍّ عَلَى امْتِنَاعِ الْإِعْلَالِ لِيَكُونَ أَمَارَةً لِمَعْنَى، قَالَ: ((فَجَعَلْتَ صِحَّةَ الْعَيْنِ فِي (فَعِلَ) أَمَارَةً؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى أَفْعَلَ))⁽³⁹⁾.

لَقَدْ تَنَاقَلَ الْبَحْثُ الْمَسَائِلَ الْإِعْلَالِيَّةَ الَّتِي تَتَّفَقُ مَعَ شُرُوطِ اللَّغَوِيِّينَ وَالَّتِي تَقْلِبُ فِيهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ هَمْزَةً وَأَهْمَهَا وَقُوعُ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لِاسْمِ فَاعِلٍ لِفِعْلِ أَعْلَتْ فِيهِ وَمَادَامَ الْحَرْفُ قَدْ صَحَّ فِي الْفِعْلِ فَلَا يُعَلَّ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، يَقُولُ الرُّضِيُّ الْإِسْتِرَابَادِيُّ فِي بَيَانِ ذَلِكَ: ((وَإِنَّمَا لَمْ يُعَلَّ نَحْوَ عَوَّرَ وَحَوَّلَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَلْوَانِ وَالْعَيُوبِ الظَّاهِرَةِ بَابِ أَفْعَلَ وَأَفْعَالًا.. فَالْثَلَاثِي وَإِنْ كَانَ أَصْلًا لِنَوَاتِ الزِّيَادَةِ فِي الْفِعْلِ لَكِنْ لَمَّا كَانَ هَذَا الْبَابَانِ أَصْلِيَيْنِ فِي الْمَعْنَى عَكْسَ الْأَمْرِ، فَأَجْرَى الْثَلَاثِي مَجْرَى ذِي الزِّيَادَةِ فِي التَّصْحِيحِ تَنْبِيهًا عَلَى أَصَالَتِهِ فِي الْمَعْنَى الْمَذْكُورِ. وَلَمْ يُعَلَّ فِي أَسْوَدَ وَأَعَوَّرَ وَأَصَيَّدَ لِأَنَّ إِعْلَالَ أَقْوَمَ وَاسْتَقْوَمَ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ الْأَصْلِ إِنَّمَا كَانَ حَمَلًا عَلَى الْثَلَاثِي الْمَعْلَى، وَلَا ثَلَاثِي مَعْلًا هَهُنَا))⁽⁴⁰⁾.

وَفِي مَوْطِنٍ آخَرَ مِنْ شَرْحِهِ أَكَّدَ ضَرُورَةَ إِعْلَالِ اسْمِ الْفَاعِلِ حَمَلًا عَلَى إِعْلَالِ فِعْلِهِ، فَإِنْ صَحَّ فِعْلُهُ صَحَّ هُوَ أَيْضًا⁽⁴¹⁾.

وَصَرَّحَ بِذَلِكَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْأَزْهَرِيُّ بِقَوْلِهِ: ((بِخِلَافِ نَحْوِ: ... عَوَّرَ، فَهُوَ عَاوِرٌ؛ لِأَنَّ الْعَيْنَ لَمَّا صَحَّتْ فِي الْفِعْلِ خَوْفُ الْإِلْبَاسِ ب... (عَارَ) صَحَّتْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ، وَمَا ذَكَرَهُ تَبَعًا لِغَيْرِهِ مِنْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ فَرَعُ الْفِعْلِ فِي الْإِعْلَالِ وَالتَّصْحِيحِ))⁽⁴²⁾.

وَعَلَى الرَّغْمِ مِمَّا قِيلَ عَنِ صَحَّتِ عَيْنِ الْمَفْرَدَةِ (عَوَّرَ) فِي جِذْرِهَا الْثَلَاثِي الْمَجْرَدِ، لَكِنَّهَا وَرَدَتْ مَعْلَةً عِنْدَ ابْنِ جَنِيٍّ فِي بَيَانِهِ لِبَابِهَا وَاسْتِقَاقِهَا فِي قَوْلِهِ: ((عَوَّرَ: بِمَعْنَى أَعَوَّرَ، يُقَالُ: عَارَتْ عَيْنَهُ تَعَارَ، عَوَّرًا، وَعَوَّرَتْ تَعَوَّرَ عَوَّرًا. وَأَعَوَّرَتْ أَعَوَّرًا))⁽⁴³⁾.

أَمَّا الْمَحْدَثُونَ فَلَهُمْ تَفْسِيرُهُمْ فِي صِحَّةِ بَعْضِ الْأَجُوفِ وَعَدَمِ إِعْلَالِهِ يَقُولُ الدُّكْتُورُ عَبْدِ الصَّبُورِ شَاهِينُ: ((أَمَّا عَدَمُ الْإِعْلَالِ فِي مِثْلِ: حَوَّرَ وَصَيَّدَ وَعَوَّرَ وَغَيَّدَ فَإِنَّمَا نَفْسُهُ عَلَى أَسَاسِ مَنَعِ اللَّبْسِ فِي بَعْضِهَا خَاصَّةً: حَوَّرَ وَحَارَ وَصَيَّدَ وَصَيَّادَ وَنَفْسَهُ عَدَمَ إِعْلَالِ بَقِيَّةِ الْمَفْرَدَاتِ عَلَى أَسَاسِ الْبَطْءِ وَالتَّدرِجِ فِي التَّصَوُّرِ الصَّوْتِيِّ))⁽⁴⁴⁾.



أما قلب (الياء) شبه الحركة إلى (ألف) في المثال اليائي في حال المضارع وأتّما مفردة ياءسُ فَنسِجها المقطعي على النحو الآتي:

ي / ء -

وهذا القلب بعيد عن القياس؛ لأن القياس فيه عدم الإعلال بالقلب كون الياء ساكنة وبهذا القلب جاءت (الألف) ساكنة أي لم يتحقق شرط تحركها، وغرضهم من القلب على ما يبدو للتوافق والمناسبة بين الألف والفتحة قبله.

اشتقاق اسم الفاعل من الأجوف مهموز اللام:

من المسائل الإعلالية التي تقلب فيها الواو والياء وهما عينان في البناء الصرفي إلى همزة، أورد ابن الحاجب في نص له مبيناً فيه ما يحصل للكلمة التي من هذا النوع المذكور، إذ اختار لها اللفظة (جاء) ووصف موجزاً إجراءات ما تتعرض لها من تغيرات عند الخليل بن أحمد وغيره من العلماء بعده.

قال: ((وفي نحو: جاء قولان؛ قال الخليل: مقلوبٌ كالثَّأكي، وقيل: على القياس)) (45).

وللوقوف على إجراءات الإعلال لهذه المسألة لابد من معرفة أسباب ظاهرة القلب المكاني التي أوجبها الخليل كإجراء لهذا النوع من الألفاظ، لأننا لو رجعنا قليلاً وتبيننا إجراءاته للفتحة (شاك) وما صاحبها من تطبيق لظاهرة القلب المكاني في ترتيب أصواتها، وذلك تجنباً من همز ما ليس أصله الهمز؛ وذلك لأن الهمز مستقل في العربية لأسباب اتفق عليها علماء اللغة القدماء والمحدثون، وهذا الأمر واضح في قول سيويه: ((واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا من لم يخففها؛ لأنه بُعدٌ مخرجها، ولأنها نبرةٌ في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فتقل عليهم ذلك؛ لأنه كالتهوع)) (46).

ومن المحدثين الدكتور إبراهيم أنيس قد أيّد وجود تلك الصعوبة في نطق الهمزة رابطاً ذلك بصعوبة آلية إنتاجها، إذ قال: ((ولا شك أن انحباس الهواء عند المزمار انحباساً تاماً ثم انفراجه فجأة، عملية تحتاج إلى جهد عضلي قد يزيد على ما يحتاج إليه أي صوت آخر، مما يجعلنا نعدّ الهمزة أشقّ الأصوات)) (47).

وجعل برجستراسر من انحباس الهواء وانقطاعه عند إنتاجها سبباً لصعوبة إخراجها، وذلك واضح في قوله: ((الهمزة أصعب إخراجاً من غيرها من الحروف، فينبغي لإخراجها تغليق فم الحنجرة، وهو مفتوح مع غيرها، فينقطع الزفير المتواصل الخروج أثناء الكلام)) (48).

ويتضح من ذلك أن الهمز مستقل في العربية، لذلك يحذفه بعض العرب بطرق مختلفة، تخلصاً من هذا الاستتقال.

وفي مفصل خاص يدور في اسم الفاعل المشتق من مصدر الفعل الأجوف مهموز اللام، لو جيء به على الأصل بعد إجراء الإعلال من دون قلب مكاني بين عينه ولامه لالتقى فيه همزتان متطرفتان. وهذا لا



ينسجم مع كلام العرب، لأن كلامهم في هذا النوع من الألفاظ يتحتم فيه تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، ومنهم مَنْ يتبع العكس أي يحقق الأولى ويخفف الآخرة(49).

وقد التزم الخليل الرأي الثاني، يقول سيبويه: ((وكان الخليل يستحبُّ هذا القول، فقلت له: لِمَه؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يُبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة، أبدلوا الآخرة)) (50). نستشف من قول سيبويه بأن رأي الخليل مفاده لأي إجراء لعملية بناء كلمات يُفرض منه النقاء همزتين متتابعين في طرف الكلمة يستلزم علينا منع ذلك التابع للهمزتين وذلك بإخضاع اللفظة لقلب مكاني في ترتيب أصواتها، وقد أكد سيبويه مذهب الخليل هذا بقوله: ((وأما الخليل فكان يزعم أن قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللام فيهنَّ مقلوبة وقال: ألزموا ذلك هذا واطرد فيه، إذ كانوا يقلبون كراهية الهمزة الواحدة)) (51).

نستنتج من ذلك الإلزام بأن القلب المكاني في كلِّ ما اجتمع فيه همزتان في الطرف يُعدّ قياساً عند الخليل؛ وذلك لأنَّ تخليق (الكسرة) والضممة (u) ينتج عنهما همزة نبرية في أي كلمة من الأجوف مهموز اللام إلى النقاء همزتين متتابعين في نهايتها، لذا يجب أن تخضع إجبارياً لعملية القلب المكاني تجنباً من ذلك التابع الذي يعدّه مرفوضاً في العربية للتقلُّ المصاحب للنطق بهما.

وهذا الإجراء قد أقرّه المحدثون كونه ظاهرة صرفية مقبولة ومورد من الموارد التي تألفت منها العربية، كما هو (الإبدال) فيها مادة في توليد الدلالات والتوسع فيها كذلك كان ما يدعى ب(القلب المكاني) شيئاً من ذلك(52).

وبناء على ذلك نعدّها ظاهرة لغوية واضحة ولا يجوز إنكارها، لذا لا بد أن نبين كينونة المصطلح، فهو: ((تقديم بعض حروف الكلمة على بعض)) (53).

والقلب المكاني (metathesis): تغير فونولوجي (phonological change) يؤثر على ترتيب الأصوات داخل الكلمة وهي ظاهرة غير مرتبطة بلغة معينة من اللغات، وإنما هي ظاهرة عامة)) (54). وهذا القلب يسمى بهجر الأصل لصعوبة النطق به؛ لأنَّ العربية تميل إلى التخفيف والتخلص من صعوبة النطق(55).

لقد انفرد في الاستعانة بها الخليل دون غيره من القدماء، بدليل قول سيبويه السابق(56).

وكذلك ما أورده ابن الحاجب في شافيته حينما ذكر في ما يُعرف به القلب المكاني، مشيراً إلى واحدة منها اختص باستعمالها الخليل وحده، إذ قال: ((وأداء تَرَكَه إلى همزتين عند الخليل، نحو جاءٍ)) (57).

وقد أكد الرضي في شرحه للشافية كلام ابن الحاجب هذا، بقوله: ((وليس شيء من القلب قياساً إلا ما ادعى الخليل فيما أدى ترك القلب فيه إلى اجتماع همزتين كجاءٍ وسواءٍ؛ فإنه عنده قياسي)) (58)، ومن ثم حدد



الصيغة الصرفية التي حصل فيها هذا النوع من القلب المكاني، قال: ((وذلك في اسم الفاعل من الأجوف مهموز اللام نحو ساءٍ، وجاءٍ)) (59).

وأعد ابن عصفور إجراء الإعلال بتغيير مواقع الأحرف في الكلمة تخلصاً من التقاء همزتين من طرفها مذهباً انفرد به الخليل وحده، مستنداً في استعماله على كلام العرب أنفسهم، قال ابن عصفور: ((ومذهب الخليل أنهم قلبوا اللام في موضع العين فلم تلتقِ همزتان)) (60).

لو وقفنا على مذهب الخليل لنتبين إجراءاته الإعلالية في هذه المسألة مستعينين في المفردة (جاءٍ) نفسها كونها موضوع بحثنا، لوجدنا أصل جذرها الثلاثي على (جِياً) (61)، وزنها الصرفي على (فَعَلَ)، قلبت فيها الياء إلى ألف وأصبحت (جاء)، ووزنها الصرفي على (فَعَلَ) كما يدعون وعلى حسب قاعدتهم المقررة، ومضمونها إذا تحرك حرفا العلة (الواو والياء) وانفتح a ما قبلهما قلبتا ألفاً (62). وهذه قاعدة مغلوطة ناقشناها في بحثنا (63).

وبناء على تلك القاعدة التي رفضها درس الصوتي الحديث، يكون اسم الفاعل عنده من الفعل (جاء) (جَاء) التي تخضع بدورها للإعلال تأسيساً على قاعدة صرفية تبنيها، تقرر ما مفاده: ((فإن بنيت فاعلاً من قلت، وبعث لزمك أن تهزم موضع العين، لأنك تبنيه من فَعَلَ معتلٍ، فاعتل اسم الفاعل لاعتلال فَعَلِهِ، ولزم أن تكون علته قلب كل واحد من الحرفين همزة، وذلك قولك: قائل، وبائع، وذلك أنه كان قال: وباع فأدخلت ألف (فاعل) قبل هذه المنقلبة، فلما التقت ألفان، والألفان لا تكونان إلا ساكنتين، لزمك الحذف لالتقاء الساكنين، أو التحريك. فلو حذفنا لالتبس الكلام، وذهب البناء، وصار الاسم على لفظ الفعل، تقول فيهما: قال، فحركات العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا حُرِّكت صارت همزة، وذلك قولك: قائل وبائع)) (64).

إن هذه القاعدة الصرفية التي أقرها القدماء يشوبها كثير من اللغط ولاسيما حينما عدوا الحركة الطويلة (الألف) الأولى حرفاً ساكناً، وهذا أمر ليس له ما يسوغه؛ وذلك لأن الحركة لا تسكن ولا تحرك بحركة كونها حركة بذاتها (65). ومما يؤخذ على قاعدتهم هو قلبهم الألف الثانية: a همزة، كون تحقق الظاهرة الصوتية يتطلب وجود العلاقة التي تحكمها درجة التقارب المخرجي أو الصفاتي وتعتمد الأسس العلمية الثابتة وهذا غير متحقق بين الصوت المبدل والمبدل منه أي بين حرفي العلة (الواو والياء) والهمزة (66).

لأن القلب الذي ادعوه، وهو قلب بين الألف: a والهمزة، هو من باب المجاز، يقول الرضي في ذلك: ((وليس بمحمول على الحقيقة؛ وذلك لأنه قلبت العين ألفاً، ثم قلبت الألف همزة فكأنه قلبت الواو والياء همزة)) (67).

وبناء على ما جاءوا به تتحول (الألف) الثانية المعلة والمنقلبة عن الياء إلى همزة، فيكون البناء على (جاءٍ)، وهذه صورة غير مقبولة لغة؛ وذلك لأن اجتماع همزتين في الطرف مستثقل، وفي هذه الصورة المرفوضة للصيغة تبرز فرضية الخليل التي توجب قياسية وقوع ظاهرة القلب المكاني، فتجنباً من وقوع ذلك



المحذور بالتقاء الهمزتين على نحو غير محبذ وقبل عملية الإعلال الأولى التي تمخض عنها قلب (الياء) إلى ألف: وقلب هذا الألف من باب المجاز إلى همزة '، وتخلصاً من هذه الإجراءات كلها، ويكون الكلمة لا تتحمل أكثر من إعلال، فرض الخليل القلب المكاني بين (الياء) التي هي عين الكلمة وبين (الهمزة ') التي هي لام الكلمة فتتغير الصيغة من (جَآيِء) على وزن (فَاعِل) إلى صيغة (جَآيِئ) أو (جَآيِئ) الأولى في حالة الرفع والثانية في حالة الجرّ، ووزنها (فَالِع)، وبعد ذلك تعامل الكلمة معاملة الاسم المنقوص، الذي ينتهي بياء لازمة غير مشددة مكسور ما قبلها، وهذا التعامل يتم معه إذا كان: ((منصرفاً حذفت ياءه الساكنة، وبقي التتوين؛ لأنهما ساكنان والجمع بينهما متعذر وتحريك الياء وذلك لا يجوز لوجهين، أحدهما: النقل المهروب منه، والثاني: أنه تحريك أول الساكنين في كلمة واحدة لا يجوز... وتحريك التتوين يثقله فيتعين الحذف، وحذف الياء أولى لثلاثة أوجه، أحدهما: ان حذف أول الساكنين في كلمة واحدة هو القياس نحو لم يكن ولم يبع لاسيما الياء من حروف العلة والنون حرف صحيح، والثاني: أن الياء على حذفها دليل، والثالث: ان التتوين دخل لمعنى فحذفه يحلّ له بخلاف الياء)) (68).

وعلى وفق ذلك، وبناء على رأي الخليل الذي تطلب القلب المكاني بين عين الكلمة ولامها، وبعد إجراء الإعلال بحذف ياء المنقوص، فإن اسم الفاعل من مصدر الفعل (جَآء)، يكون على (جَآء) ووزنه الصرفي على (فَالِ).

أما المذهب الثاني الذي لم يلتزم بقياسية القلب المكاني لهذه اللفظة وما شابهها، فهو مذهب سيبويه ومن جاء بعده من علماء اللغة، واعتمدوا في تحليلهم عدم الأخذ بظاهرة القلب المكاني على قاعدة صرفية أقرها وهي لكل همزة ' موقعها (لام الكلمة) تقلب ياء في كل ما عينه همزة '، إذ يقول سيبويه في ذلك: ((فهذه الحروف تجري مجرى قال يقول، وباع يبيع، وخاف يخاف، وهاب يهاب. إلا أنك تحوّل اللام ياء إذا همزت العين، وذلك قولك: جاء كما ترى، همزت العين التي همزت في بائع واللام مهموزة، فالتقت همزتان، ولم تكن لتجعل اللام بينَ بين من قبل أنهما في كلمة واحدة، وأنهما لا يفترقان، فصار بمنزلة ما يلزمه الإدغام؛ لأنه في كلمة واحدة... فلما لزمتم الهمزتان ازدادت ثقلاً، فحوّلوا اللام، وأخرجوها من شبه الهمزة)) (69).

وعلى الرغم من أن رؤية سيبويه هذه، عرّضت الكلمة إلى إجراء إعلالين فيها، وهما قلب الياء التي هي (عين) الكلمة إلى همزة '، ومن ثم قلب الهمزة ' التي هي (لام) الكلمة إلى ياء، إلا إن علماء اللغة من بعده أيدوا فكرته على حساب فكرة الخليل التي وجدوا فيها تكلفاً واضحاً مرتبطاً بتغيير مواقع أحرف الكلمة المعلة، وكذلك إجراءات الإعلال الملازمة لحذف ياء المنقوص بعد عملية القلب المكاني، وهذا واضح في قول المبرد، إذ قال في باب (ما اعتلت عينه مما لامه همزة) (70)، ما نصّه: ((اعلم أنك إذا بنيت من شيء من هذه الأفعال اسماً على (فاعل) اعتلّ موضع العين منه فهمز على ما وصفت لك في قائل، وبائع، فإذا همزت العين التقت



هي واللام التي هي همزة فلزم الهمزة التي هي لام القلب إلى الياء؛ لكسرة ما قبلها؛ لأنه لا يلتقي همزتان في كلمة إلا لزم الآخرة منهما البدل والإخراج من باب الهمز. فتقول جاء كما ترى. وكان الأصل جائيً فقل)) (71). وبعد هذا الإجراء وأعني قلب الهمزة 'الثانية التي هي لام الكلمة إلى صوت اللين (الياء) على الرغم من أن هذا الإجراء ليس له ما يسوغه صوتياً؛ لأن لا علاقة بين الصوتين كما بيننا (72). لكنهم ربطوا ذلك القلب بوجود الكسرة i السابقة المناسبة للياء. ومع هذا الإجراء يبقى الوزن الصرفي للكلمة على وزن (فاعل)، وليس على (فالع) كما في إجراء القلب المكاني عند الخليل وبعدها تعامل الكلمة معاملة الاسم المنقوص الذي ينتهي بياء لازمة غير مشددة مكسور ما قبلها، وقد نصّ أبو عثمان المازني في باب (ما اللام منه همزة من بنات الياء والواو، اللتين هما عينان) (73)، قال: ((وذلك نحو: (ساء يسوء، وناء ينوء، وجاء يجيء، وشاء يشاء) فهذه كلّها تجري مجرى (قال يقول، وباع يبيع وخاف يخاف) في جميع ما تصرفت منه، إلا أنك تحوّل اللام ياءً إذا همزت عين فاعل التي همزتها في (قائل، وبائع) فتقول: (جاء، وساء، وشاء)؛ لأنك حين همزت موضع العين، وكان موضع اللام همزةً اجتمعت همزتان في كلمة، فأبدلت الثانية ياء، وأجريتها مجرى (قاضي، وغاز) في جميع ما تصرفت فيه)) (74).

وقد وافق الرضي مذهب سيبويه؛ لأنه وجد فيه أقل تكلفاً من مذهب الخليل، قال: ((وكذا في مسألتنا قياس موجب لزوال اجتماع الهمزتين، وهو قلب ثانيهما في مثله حرف لين كما هو مذهب سيبويه)) (75). لو تتبعنا مذهب سيبويه ومؤيديه في إجراءاتهم المتعلقة في هذه المسألة الإعلالية، ولناخذ الكلمة (جاء) موضوع بحثنا لتكون شاهداً لما شابهها من كلمات، نجد أن أصل جذرها الثلاثي على (جياً)، قلبت (الياء) فيها إلى (ألف)، بناء على قاعدة صرفية مقررة عندهم، مفادها أن (الواو والياء) حرفي العلة إذا تحركا وانفتح ما قبلهما يقلبان ألفا (76). وقد بينّ البحث اعتراضه على ما في هذه القاعدة من مغالطات لا تتسجم مع معطيات الدرس الصوتي الحديث (77).

وكما هو معلوم فإن الصيغة الصرفية الرئيسية لاسم الفاعل لكل فعل ثلاثي هي على وزن (فاعل) وبناء عليه تكون الكلمة على (جاء)، والتي تخضع بدورها لإعلال آخر تقلب به الألف الثانية همزة بناء على قاعدة صرفية مقررة عندهم، ذكرها البحث (78). وقد أشكل عليها لما تتضمنه من مغالطات بعيدة عن الواقع والمنطق، وهنا تكون صورة الكلمة على (جاء)، وهي صورة غير متفق على وجودها في العربية لأسباب ذكرها (79). وللتخلص من اجتماع الهمزتين المكروه في العربية من قاعدة صرفية مقررة عندهم تقرر (أن الهمزتين إذا التقتا في آخر الكلمة تقلب الأخيرة ياء صريحة، وذلك كونها مسبوقه بكسرة) (80). وهذه القاعدة التي استنبطوها أبعدتهم عن الالتزام بفرضية القلب المكاني التي أوجبها الخليل، وعليه يكون البناء على (جاء) في حالة الرفع أو (جاء) في حالة الجرّ، وتستثقل الضمة u والكسرة i مع الياء لا فتحذف تخفيفاً، فتكون (الياء) ساكنة،



وعندئذ يلتقي ساكنان وهما الياء والتنوين الذي يليها، فتحذف الياء نطقاً وكتابةً (81). فتحول الكلمة من (جاءِي) أو (جاءِي) ووزنها الصرفي على (فَاعِل) إلى (جاءِ) ووزنها الصرفي على (فَاع). وبعد هذه الإفاضة والاحتواء بالدرس والتحليل لمعطيات هذه المسألة الإعلالية عند القدماء على وفق مذهب الخليل وتصوره ومذهب سيبويه ومؤيديه وتصورهم فإن لعلم الصوت الحديث رؤية مختلفة في جزئيات المسألة وإطارها العام عما توصل إليه القدماء فإن ما وقعنا عليه عندهم في إعلالهم للكلمة (جاءِ) نفسها ويجري الأمر نفسه على ما شابهها من كلمات من وجهة النظر المعيارية، فإن جذرها (جَيَّاً) ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـ ي

وعند إجراء الإعلال نجدهم قد تجنبوا إخضاع الكلمة إلى أكثر من إعلال، لذلك أعلوا على أصل الجذر الثلاثي للكلمة، وابتعدوا عن تصورات القدماء التي أشكل البحث على أمرها كونها بعيدة كل البعد عن الواقع، ولتضمنها افتراضات خالية من العلل الكفيلة بالإقناع.

ف عند اشتقاق المحدثين لصيغة (فَاعِل) على أصل جذر الكلمة كما ذكرنا، فإن نسجها المقطعي يكون على وفق الآتي:

ج /ـ ي /ـ ء /ـ ن في حالة الرفع

وبتغيير نواة المقطع الأخير إلى (كسرة أ) في حالة الجر فيكون على وفق الآتي:

ج /ـ ي /ـ ء /ـ ن

وبهذه الصورة للتوزيع المقطعي تشكل لدينا في المقطع الثاني مزدوج صاعد، قاعدته (الياء) شبه الحركة ونواته الصائت القصير (الكسرة) ولكون العنصر الثاني من المزدوج أكثر وضوحاً تجنح العربية إلى التخلص من العنصر الأول في المزدوج فتسقط (الياء) شبه الحركة وتبقى الكسرة أ، ويكون النسج المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـ ي /ـ ء /ـ ن

وفي حالة الجر فإن نواة المقطع الأخير تكون الكسرة .

وبعد ذلك نجد أن المقطع الثاني فيه نواة وهي الصائت القصير (الكسرة) دون قاعدة وهذا مخالف لمميزات المقطع العربي، لذا عملوا على جبر الصيغة بكسرة محققة مكان العين الساقطة، ((ونعني بالكسرة المحققة، كسرة مسبوقة بهمزة)) (82).

وبهذا قد حافظوا على كمال الصورة الصوتية لاسم الفاعل، كما تكون عليه في غير المعتل حيث وزنها الصرفي يكون على (فَاعِل)، ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـ ي /ـ ء /ـ ن /ـ في الرفع



ويكون النسيج المقطعي في حالة الجرّ بتغيير نواة المقطع الأخير إلى كسرة .
إنّ إجراء الإعلال هذا قد فرض على القدماء والمحدثين كذلك وجود (همزتين) في طرف الكلمة، وهذا مما
يولد صعوبة قصوى في نطق الكلمة.

لقد استنبط القدماء قاعدة صرفية مقررة مفادها أن الهمزتين إذا التقتا في آخر الكلمة تقلب الأخيرة ياء
صريحة(83). على الرغم من أن البحث يؤيد ما ذهب إليه الخليل باعتماد ظاهرة القلب المكاني تخلصاً من
اجتماع همزتين في الطرف لأن واقعية الحلّ عنده أكثر مقبولة وإقناع من حلول العلماء الذي جاءوا من بعده،
وعلى هذا يكون النسيج المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـَـ /ـِـ في الرفع

والمقطع الأخير يكون في الجر .

وتماشياً مع المذهبين تعامل الكلمة بصورتها هذه معاملة الاسم المنقوص الذي ينتهي بياء لازمة مكسور
ما قبلها، فإن إجراء اشتقاق اسم الفاعل منها يكون على أساس ظاهرة الوقف، للمنصوب المنون أو الوقف على
المرفوع والمجرور المنون أو في الوصل.

إنّ اشتقاق اسم الفاعل من الناقص في حالة المنصوب المنون في الوقف، يكون النسيج المقطعي على
وفق الحركة الإعرابية (الفتحة)، على وفق الآتي:

ج /ـَـ /ـِـ يـن

وكما هو معروف عن العرب أن طريقتهم في الوقف تتم بإسقاط التنوين n وحده من الكلمة ويعوض عن
ذلك الإسقاط بمدّ الحركة القصيرة (الفتحة) علامة نصب المفرد، لتكون صائت طويل بعد مدّها وتكون خطوات
ذلك مقطعيّاً على وفق الآتي:

ج /ـَـ /ـِـ /ـِـ ن في حال الوصل وبعد إسقاط التنوين لغرض الوقف يكون النسيج المقطعي
على وفق الآتي:

ج /ـَـ /ـِـ ي

ج /ـَـ /ـِـ يـ

و بعد مدّ الحركة القصيرة (الفتحة a) للتعويض عن إسقاط التنوين n يكون النسيج المقطعي على وفق
الآتي : ja:/'i/ya:

أما في حالة الوقف على المنون المرفوع، فيتم بإسقاط الضمة والتنوين، فيكون نسيجها المقطعي على وفق

الآتي:



ج /ـَ ء /ـِ ي /ـِ ن

ج /ـَ ء /ـِ ي

(الياء) شبه الحركة ظلت قاعدة للمقطع الثالث دون نواة وهذا ما يخالف مميزات المقطع العربي لذا تدخل في المقطع الثاني لتشكل قاعدة غالقة له.

ج /ـَ ء /ـِ

أما الوقف على المنون المجرور، فيتم كذلك بإسقاط الكسرة والتتوين، ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـَ ء /ـِ ي /ـِ ن

ج /ـَ ء /ـِ ي

الإجراء نفسه الذي جرى على (الياء) شبه الحركة في حالة الوقف على المنون المرفوع يجري عليها فيكون النسج المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـَ ء /ـِ

إن المتمعن في النسج المقطعي بعد سقوط الضمة u والتتوين في حالة الرفع، والكسرة i والتتوين في حالة الجر، يجد حصول مزدوج هابط مكون من نواة المقطع الثاني (الكسرة والقاعدة الغالقة للمقطع نفسه وهي شبه الحركة الياء)، وهذا التتابع الحركي للمزدوج مرفوض لا تقبله العربية؛ لأنه من تتابع الأمثال، وفيه خروج من الأقوى في النطق إلى الأضعف فتجنح إلى إغائه عن طريق تحويل شبه الحركة (الياء) إلى صوت مدّ طويل من جنس العنصر الحركي السابق لها (الكسرة أ)، لتكون الحركة الطويلة الناتجة عن هذا المدّ نواة لقاعدة المقطع.

ولخصّ الدكتور فوزي الشايب أسباب تجنب وجود المزدوج الهابط (iy) في الألفاظ العربية، قال: ((والسبب في المخالفة بين عنصري المزدوج... هو أن تتابع الكسرة والياء... هو من قبيل تتابع الأمثال، ومن ثم خولف بينهما؛ لأن تتابع الأمثال مكروه في العربية، ولهذا التزمت العربية المخالفة بينهما، ولم تبقَ عليهما البتة)) (84).

وتتم هذه المخالفة بين عنصري المزدوج عن طريق التخلص من شبه الحركة، وتعوض عنه بمدّ حركة العين (الكسرة أ) السابقة لها لتكون صائت طويل من جنس الكسرة وهي (الياء: i) الطويلة فيكون الوقف على الكلمة (جائي) في حالتي الرفع والجر، ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ج /ـَ ء /ـِ

وهكذا فإن اسم الفاعل عند الوقف عليه في الحالات الإعرابية الثلاث يكون منتهياً بحركة طويلة (الألف الطويلة: a) في حالة النصب و(الياء الطويلة: i) في حالتي الرفع والجر فتقول (85):



في حالة النصب: جَائِيَا

في حالة الرفع: جَائِي

في حالة الجرّ: جَائِي

أما في حالة الوصل فنرجع للاسم المنقوص (التتوين)، التي هي في حقيقتها إلحاق نون ساكنة، فيصير الاسم في حالة النصب على: جَائِيَا + n ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ج / ء / ي - ن

وفي حالة الرفع على: جَائِي + n ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ج / ء / ن ويكون الرسم المقطعي على الصورة نفسها في حالة الجرّ.

وبعد معاينة النسج المقطعي عند إرجاع التتوين للبناء النهائي الذي كانت عليه الكلمة في حالة الوقف لتصير في حالة الوصل، نجد أن المقطع الأخير في أحوالها الإعرابية كافة هو مقطع مديد مغلق، وصورته مرفوضة في العربية، كونه من مقاطع الوقف، فلا بد من التخلص منه بشكل تلقائي عن طريق تقصير الحركة الطويلة إلى حركة قصيرة من جنسها فيكون النسج المقطعي بعد هذا الإجراء في حال النصب على وفق الآتي:

ج / ء / ي - ن (جَائِيَا)

وفي حال الرفع: ج / ء / ن (جَائِي)

وفي حالة الجرّ: ج / ء / ن (جَائِي)

لقد أنتجت الإجراءات الإعلالية في نهاية الكلمة في حالاتها الإعرابية الثلاث مقطعا صوتياً متوسطاً مغلقاً وهو من المقاطع المستساغة في العربية.

قلب الواو والياء ألفاً في المحمول على الفعل الأجوف:

المحمول على الماضي الأجوف مما بُني من ذي الزيادة:

أورد ابن الحاجب لذلك مفرداتٍ منها (أقام)⁽⁸⁶⁾، فعل مزيد بالهمزة وأصله (أقوم) على (أفعل)⁽⁸⁷⁾.

إن هذا الفعل الأجوف المزيد ينضوي تحت القاعدة الإعلالية التي سنّها القدماء لقلب حرفي العلة (الواو والياء) إلى ألف، وأردفوها بقانون آخر افتراضي بالنسبة للمزيد من هذا النوع يقول سيوييه: ((فإن كان على غير ذلك من الأوزان - وذلك أفعل... - فإنك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، وتقلب حرف العلة ألفاً وذلك نحو (أقام)... الأصل (أقوم)... فنقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله، فصار (أقوم)... فانفتح ما قبل الواو... في اللفظ، وهما متحركان في الأصل، والسكون عارض، فقلبت حرف العلة ألفاً، لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحركه في الأصل))⁽⁸⁸⁾ ويعطي جواباً لمن يتساءل عن إعلال حرف العلة دون تحقق شروطهم بقوله:



((فإن قيل: ولأي شيء أُعِلَّ حرف العِلَّة وما قبله ساكن؟ فالجواب أنه حُمِلَ عليه قبل لحق الزيادة له؛ لأن الزيادة في (أقام...) لحقت قام))⁽⁸⁹⁾.

وفي هذه المسألة يقول ابن جني: ((الواو قُلبت ألفاً لتحركها الآن وانفتاح ما قبلها في الأصل، أعني قَوْمَ))⁽⁹⁰⁾.

إن المفردة (أقوم) وما جاء على شاكلتها اجتمعت فيها شروط القداء لإعلالها، فالواو متحركة فيها وما قبلها مفتوح تقديراً وحماً على الأصل، معنى ذلك أن رأي سيبويه القائل بنقل حركة حرف العِلَّة إلى الساكن قبلها فإن هذا النقل للحركة غير ملزم أصلاً مادام الحرف مفتوحاً حملاً على الأصل (قَوْمَ).

ويؤكد الرضي حصول الإعلال لهذه المفردة لتوافقها مع شروط القداء كون حرف العِلَّة متحرك وما قبله متحرك على الأصل بقوله: ((هو للحمل على ما أُعِلَّ))⁽⁹¹⁾. يمكن تفسير ما جاء به القداء من تصورات لقضية الإعلال هذه من البنى المقطعية الصوتية، فأصل المفردة (أقومَ) ترسم مقطعيّاً قبل الإعلال على وفق الآتي:

ءَ قَ / وَ / مَ

وتكون بعد الإعلال في تصورهم ووفقاً لقاعدتهم التي تقول الواو والياء إذا تحركا وقبلهما فتحة أصلية يُقلبان إلى ألف، نجد هنا أن ما قبل الواو ساكن ولكنهم قدروا الفتح حملاً على الأصل (قَوْمَ)، يقول ابن جني: ((أقام وأمال إنما اعتلا وإن كان قبل العين منهما ساكن لا اعتلال (فَعَلَ) منها قبل النقل ألا ترى أن الأصل (قامَ، مالَ) ثم نقلت الفعل بهمزة النقل فقلت: أقام، وأمال))⁽⁹²⁾.

من دون ذكرهم لأسباب سكون ما قبل الواو بعد الزيادة فجاءت المفردة على (أقامَ) ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ءَ قَ / مَ

ومادام الإعلال حسب تصورهم (بالقلب) فلا يتأثر تصريف شؤون الوحدة اللغوية الصوتية فتبقى على وزن (أفعل).

أما رؤية الدرس الصوتي الحديث في إعلال هذه المفردة (أقام) وما جاء على شاكلتها فتختلف كثيراً عما جاء به القداء فعندهم ما يجري لحرف العِلَّة الحذف وليس القلب كما تصوره القداء وكذلك بينوا أسباب سكون ما قبل حرف العِلَّة بعد الزيادة ويمكننا بيان ذلك التصور من البنى المقطعية الصوتية للمفردة نفسها، فورودها على الأصل دون الزيادة تكون على (قَوْمَ)، فهي صيغة فعلية ثلاثية مجردة معتلة الوسط ب(الواو) ونسجها المقطعي على ثلاثة مقاطع قصيرة:

قَ / وَ / مَ



وبعد دخول اللاصفة (الهزمة) المفتوحة يكون الفعل على (أَقَوْمَ)، ونسيجها المقطعي على أربعة مقاطع قصيرة:

وهذا التركيب المقطعي تتحاشاه العربية ويفضي إلى عدم التجانس الصوتي، حيث تتدخل المخالفة الصوتية لفض هذا النزاع بتقليل عدد هذه المقاطع المتشابهة، فعليه لا بدّ من تحويل البناء المقطعي إلى بناء جديد يتماشى مع النظام المقطعي العربي، فحصل هذا التحويل بتسكين قاعدة المقطع الثاني، وعند ذلك يدخل الصامت الساكن ليكون قاعدة غالقة للمقطع الأول فيكون النسيج المقطعي للمفردة بعد إجراء المخالفة بين الحركات على وفق الآتي:

ءَ ق / و / مَ -

فقد جاءت المفردة على ثلاثة مقاطع أولها متوسط مغلق ومقطعان قصيران. وبعدها تحذف (الواو) شبه الحركة قاعدة المقطع الثاني لوقوعها بين صائتين قصيرين (فتحتين) فتحة القاف حملاً على أصل المفردة (قَوْمَ) وفتحة (الواو) الموجودة أصلاً، بسبب ما تتعرض إليه من ضعف وخفاء جراء ورودها على هذا الحال⁽⁹³⁾. وبسبب تشكيلها مع الفتحة مزدوجاً صاعداً والعربية تميل إلى التقليل منه. فيتشكل منهما صائت طويل من جنسهما وهو (a:)، فيكون نسيج المفردة على وفق الآتي:

ءَ ق / θ / مَ -

بعدها تلتقي (الفتحة) نواة المقطع الثاني مع فتحة (القاف) القاعدة الغالقة للمقطع الأول المقدّرة حملاً على الأصل (قَوْمَ)، فتكون المفردة على (أَقَامَ) ونسيجها المقطعي بصورته الأخيرة على وفق الآتي:

ءَ ق / مَ -

وإن هذه الرؤية الحديثة تؤكد سقوط حرف العلة مما يتطلب عند عرض المفردة على الميزان الصرفي أن يسقط ما يقابله من الميزان، لذا يكون وزن المفردة عندهم على (أَفَالٍ)، لأنّ كلّ تغيير صوتي يطرأ على الكلمة ينتقل إلى الوزن.

ومما أورده ابن الحاجب من مفردات فيها الياء عين وأعلت حملاً على الأصل الفعل ((أَبَاعَ))⁽⁹⁴⁾.

إنّ ما جاء من أسباب للإعلال عند القدماء والمحدثين للمفردة السابقة (أَقَامَ)، تنطبق تماماً على المفردة (أَبَاعَ)، فالصيغتان فعليتان معتلتا الوسط الأولى بـ(الواو)، والثانية بـ(الياء) وهما مزيدتان بالهمزة.

ومن الصيغ الفعلية المزيدة بأكثر من حرف وهي معتلة العين بالواو أو الياء وتتضوي تحت قاعدة تحقيق الإعلال بالقلب حملاً على الأصل ذكر ابن الحاجب: ((اسْتَقَامَ، واستبان، واستكان منه))⁽⁹⁵⁾.

إنّ المفردات التي أوردها ابن الحاجب، نحو: اسْتَقَامَ فهي من الثلاثي المزيد معتل الوسط بالواو (أجوف) لأن أصلها (قَوْمَ)⁽⁹⁶⁾، وأعلت وأصبحت (قَامَ) كما بيّن البحث ذلك، أما استبان فهي من النوع السابق نفسه،



وماضيها الثلاثي المجرد هو (بَيِّنٌ)⁽⁹⁷⁾، أُعِلَّ وأُصِيح على (بَانَ)، أما المفردة الأخيرة، استكان، فأصل ماضيها قيل الزيادة (كَوْنٌ)⁽⁹⁸⁾، أُعِلَّت وأُصِيحت على (كَانَ)، وما جاء على شاكلتها يدخل في إطار دراسة الإعلال لها جميعها.

ففي شرح الرضي وبيانه لإجراءات إعلال المفردات التي جاء بها ابن الحاجب وما شاكلها من ألفاظ وردت في الموروث العربي والتي هي من المزيد الأجوف المعتل بالواو أو الياء قال: ((الفعل في هذا الإعلال على ضربين: أصل ومحمول عليه... والمحمول عليه ما يفتح بالواو والياء فيه بعد حرف كان مفتوحاً في الماضي الثلاثي وذلك... الماضي مما بُني من الزيادة... نحو: ... اسْتَفْعَلَ، نحو اسْتَقَامَ ، واسْتَبَانَ))⁽⁹⁹⁾.

فَعندهم (استقام) أصلها (اسْتَقَوَمَ)، تحركت (الواو) شبه الحركة وما قبلها (القاف) متحركة بفتحة تأسياً على أصل جذرها الثلاثي (قَوَمَ) فأعلت بالقلب فأصبحت (قَامَ) بقلب (الواو) ألفاً طويلة لتحركها وانفتاح ما قبلها بناء على رؤيتهم التي أقروها فإن الوزن الصرفي للمفردة المذكورة قبل الإعلال بالقلب سيكون على (اسْتَفْعَلَ)، ونسجها المقطعي يكون على وفق الآتي:

ء – س / ت – ق / و – م –

تحلّ (الألف) الفتحة الطويلة محل (الواو)؛ لأنها تُعَلُّ بناء على قاعدتهم التي فحواها: تُعَلّ الواو والياء إذا وقعتا عيناً وتحركتا متبوعتين بفتحة أصلية أو حملاً على الأصل لتحلّ الألف محلها فيكون النسج المقطعي بعد الإعلال على وفق الآتي:

ء – س / ت – ق / م –

ويبقى وزنها الصرفي على (اسْتَفْعَلَ)؛ لأن ما حصل عندهم للمفردة هو إعلال بالقلب، فلا تتأثر الكلمة الموزونة وإنما تبقى على بنائها الأصلي.

أما المفردة (اسْتَبَانَ) فأصلها (اسْتَبَيَّنَ)، تحركت (الياء) شبه الحركة وما قبلها (الباء) متحركة بفتحة تأسيساً على أصل جذرها الثلاثي (بَيِّنٌ) فأعلت بالقلب فأصبحت (بَانَ) بقلب الياء y ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها بناء على رؤيتهم لذا يكون الوزن الصرفي للمفردة المذكورة قبل الإعلال بالقلب على (اسْتَفْعَلَ) ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ء – س / ت – ب / ي – ن –

فيما يبقى وزنها الصرفي على (اسْتَفْعَلَ) كذلك؛ لأن ما طرأ هو إعلال بالقلب لذا تبقى الكلمة الموزونة عندهم على وزنها من دون تغيير.



وما جرى للمفردتين السابقتين يكون الإجراء نفسه ينطبق على المفردة (اسْتَكَّانَ)، فهي من المزيد الأجوف (الواوي)؛ لأن أصل ألفه واو ، لذا يكون بناء المفردة على الأصل هي (اسْتَكُّونَ) ووزنها الصرفي على (اسْتَقْعَل) ونسجها المقطعي قبل الإعلال بالقلب يكون على وفق الآتي:

ء – س / ت – ك / و – ن –

وبعد الإعلال بالقلب، تحلُّ الألف (فتحة طويلة) محل الواو ، وتعلُّ (الواو)؛ لأنها وقعت عيناً متحركة ل(اسْتَقْعَل) ومتبوعة بفتحة لتحلُّ الألف الطويلة: a محلها فتكون على (اسْتَكَّانَ) ووزنها الصرفي بعد الإعلال على (اسْتَقْعَل) ونسجها المقطعي على وفق الآتي:

ء – س / ت – ك / و – ن –

إنَّ ما تحقق في نظر القدماء هو التخلص من النقل المصاحب لحرفي العلة (الواو والياء) المتحركتين والمفتوح ما قبلهما؛ لأن عندهم يستتقل اجتماع ذلك الأمر⁽¹⁰⁰⁾.

أما رؤية الدرس الصوتي الحديث لمعالجة إعلال هذه المفردات (اسْتَقَّامَ، واسْتَبَّانَ، واسْتَكَّانَ) وما جاء على شاكلتها فهي مختلفة عن معطيات رؤية القدماء من حيث الإجراء والمعالجة فالإعلال على وفق منظورهم هو إعلال بالحذف وليس كما ادعى القدماء بأنه إعلال بالقلب وقد اعتمدوا البنى المقطعية الصوتية للوقوف على ما يستنتجوه من قواعد وأصول فوجدوا أن أسباب حذف أشباه الصوائت (الواو والياء) المتحركة والمسبوقة بحركة الفتح الأصلية والمقدرة حملاً على الأصل المعلَّ بأنَّها تصدرت قاعدة المقطع الصوتي وهذان الصامتان ضعيفان ويزدادان ضعفاً وخفاءً إذا تحركا وتحرك ما قبلهما بفتحة أصلية⁽¹⁰¹⁾.

وبناء على هذا الوصف سيشكلان مزدوجاً صاعداً مكون من (wa)، (ya) (ودائماً ما يعمد الناطق إلى التخلص من قاعدة هذا المزدوج تخلصاً من الانزلاق الحركي المصاحب لهذه المزدوجات وكما هو معلوم بأن بداية المقطع الصوتي تتطلب صامتاً قوياً يتحتم على الناطق حذف قاعدة المقطع المسببة للضعف من البنية اللغوية مما حدا إلى تشكيل نسج مقطعي جديد بعد الإعلال بحذف حرف العلة، ولبيان ذلك لابد من الوقوف على التركيب الصوتي لصيغة (اسْتَقْعَل) قبل الإعلال فهي تتركب من صوامت ستة وصوائت أربعة موضحة مقطعيّاً على وفق الآتي:

ء – س / ت – ف / ع – ل –

فيكون النسج المقطعي للمفردة (اسْتَقُّومَ) قبل الإعلال بالحذف وبناء على رؤية الدرس الصوتي الحديث على وفق الآتي:

ء – س / ت – ق / و – م –



المفردة مكونة من مقطعين متوسطين مغلقين ومقطعين قصيرين وهي مطابقة تماماً للتركيب الصوتي لصيغتها الصرفية (استفعل).

إنّ الفونيمات الزائدة في المفردة تمثل أطول الزيادات التي يتقبلها الفعل الثلاثي للإحاق على جذره (فعل) وهو (قَوْم) في المفردة موضوع الدراسة، وقد أشار سيبيويه معلقاً على ترتيب أحرف الزيادة على جذر المفردة قائلاً: ((ويلحق (السين) أولاً والتاء، بعدها تسكن السين فتلزمها ألف الوصل في الابتداء، ويكون الحرف على استفعل))⁽¹⁰²⁾.

ومع إعلال (عين) الفعل وذلك بحذف حرف العلة (الواو) شبه الحركة في المفردة المذكورة وإحلال (الألف الطويلة) محله يتحول التركيب اللغوي إلى (استقام) وهنا يتغير البناء المقطعي الجديد ليصبح نسيجه المقطعي على وفق الآتي:

ء - س / ت - ق / م -

إنّ القاعدة الغالقة للمقطع المتوسط المغلق الثاني (القاف) وحملها على الأصل (قَوْم) الذي أُعلّ وتحوّل إلى (قام) يُعلّ كذلك في التركيب اللغوي على صورة المزيد لجذر المفردة (قَوْم) حملاً على أصل حركة القاف (الفتحة) في الجذر (قَوْم) فهنا تقع (الواو) شبه الحركة المتحركة بالفتح والواقعة في صدارة المقطع القصير الثالث في التركيب اللغوي (wa) وقد شكلت مزدوجاً صاعداً وقبلها القاف المتحركة بالفتحة المقدّرة حملاً على الأصل وهذا ما يؤدي إلى ضعفها وخفائها، وإن قاعدة المقطع كما هو معلوم تحتاج إلى صامت قوي لذا أسقطوا (الواو) شبه الحركة من قاعدة المزدوج الصاعد حتى يتخلصوا من الانزلاق الحركي فيكون النسيج المقطعي للمفردة بعد هذه الإجراءات على وفق الآتي:

ء - س / ت - ق / م -

بعدها تجتمع حركة (القاف) الفتحة الأصلية المقدّرة حملاً على الأصل مع (الفتحة) الباقية في المقطع الثالث نواة دون قاعدة بعد حذف شبه الحركة (الواو) منه لتشكل صائت طويل من جنسهما وهو (الألف) الفتحة الطويلة لتكون نواة غالقة المقطع الثاني التي تنتقل لتكون قاعدة للمقطع الثالث وتشكل مقطعاً متوسطاً مفتوحاً مع الحركة الطويلة (الألف)، فيكون النسيج المقطعي النهائي للمفردة على وفق المعطيات المذكورة على وفق الآتي:

ء - س / ت - ق / م -

لذا يؤكد البحث أن حقيقة الإعلال هنا متماشية مع ظروفات المحدثين. ونستدل بذلك بأن الصائت الطويل (الألف) هو حركة فيها (إعلال ولين ومدّ) ولا تشكل بحركة؛ لأنها - أصلاً - حركة بخلاف شبيهي



الحركة (الواو والياء) فهما صامتان فمبدأ القلب مرفوض؛ لأن لا علاقة بين الحركة الطويلة الألف وشبهي الحركة الواو والياء.

والدليل الآخر على كون ما حصل هو إعلال بالحذف أن تصريف شؤون الوحدة اللغوية الصوتية مؤدّ إلى سقوط حرف العلة وحذفه في الميزان الصرفي المقابل للمفردة المعلولة من هذا النوع، فيكون وزنها على (اسْتَقَالَ) حيث سقطت (العين) من الميزان؛ لأن: ((يتأثر الوزن، إذا كان في الإعلال حذف صوتي))⁽¹⁰³⁾.

يتحقق من الإعلال بالحذف أمران:

الأول: تصحيح صوت العلة وتخفيفه، فبدلاً من الواو أو الياء - في المفردات التي تكون الياء فيها عين وينطبق الأمر نفسه بإجراءاته ومتطلباته التي ساقها البحث على المفردة (اسْتَقَام) حيث عينها واو - تبدل إلى ألف وهو حرف مدّ أخفّ نطقاً من شبهي الحركة (الواو والياء).

والأمر الثاني: تصحيح الوزن وطول الكلمة فبدلاً من تكرار المقطع المتوسط المغلق لمرتين متتاليتين في بداية المفردة تحول الثاني منها إلى مقطع قصير والثالث من المفردة إلى مقطع متوسط مفتوح وهذا ما يستسيغه الناطق لخفته، أما الوزن الصرفي فكانت المفردة على (اسْتَقَعَل) أصبح وزنها على (اسْتَقَالَ) أخف بعد حذف (العين) منه.

الواو والياء عينان ساكنان غير معلّين:

أورد ابن الحاجب لهذا النوع ألفاظاً منها ((قَوْل، وَبَيْع))⁽¹⁰⁴⁾، ولقد استثنّاها وما جاء على شاكلتها من تحقق الإعلال، وهذا واضح في كلامه حينما قال: ((... بخلاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ))⁽¹⁰⁵⁾.

وأكد الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب عدم تحقيق الإعلال في هذه المفردات بقوله: ((الفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها... ألا ترى إلى كثرة قَوْلٍ وَبَيْعٍ))⁽¹⁰⁶⁾. وسبب هذا المنع هو مخالفتها شروط الإعلال والتي منها تحركها ولكنهما هنا ساكنان. وبما أن المبتغى من الإعلال التخلص من النقل المتأثر من نطق أشباه الصوائت ولاسيما المتحركة منها والذي يزيد ثقلها وهذا الأمر يوجب على الناطق تغيير أشباه الصوائت بحرف أخف وأنسب في موضعه وغالباً ما يكون الحرف المبدل (الألف)؛ لأنه الأنسب للفتحة المشكّلة للحرف السابق لشبهي الحركة في المفردة ومن التحليل الصوتي وعلى وفق المقطع الصوتي؛ لأنه المسؤول عن عملية الوصف هذه من وجهة نظر الدرس الصوتي الحديث تبيين بعد الإجراء أنه ليس هناك ما يخالف المقطع الصوتي ولا وجود لثقل في المفردات المذكورة، وكون شبه الحركة هنا جاءت غالبة لمقطع وليست بادئة له فلا حاجة لإعلالها وإبدالها بصوت قوي كما يحصل عندما تتبوء صدارة المقطع الصوتي فتكون ضعيفة، وهذا واضح من النسيج المقطعي للمفردتين المذكورتين وما جاء على شاكلتها وعلى وفق الآتي:

قَوْلٍ قَوَّ و / ل - ن



بَيْعٍ / ع - ن

المفردتان (قَوْلٍ ، بَيْعٍ) مكونتان من مقطعين متوسطين مغلّقين وهي من المقاطع المستساغة في النطق.

نتائج البحث:

- 1- أن مبدأ الخفة والسهولة في النطق، هو المطالب الأبرز من التغيرات الصوتية الفونولوجية أو الوظيفية الجارية داخل التراكيب اللغوية، لتحقيق الانسجام بين الأصوات المتجاورة والمتقاربة تقارباً مخرجياً وصفاتياً.
- 2- الواو والياء عينان ساكنان غير معلّين، أثبت البحث بأن اعتماد الرسم المقطعي الصوتي العربي للتحري عن الإعلال، يعمل على منح المسوغات الصوتية التي تبيح تأطير التراكيب اللغوية على صورها النهائية بطرق علمية دقيقة وسليمة، بعيدة عن افتراضات القدماء المؤطرة بالعلل الخالية من الاقناع العلمي، بسبب كثرة التأويلات الباحثة عن اطراد القاعدة.
- 3- توصل البحث إلى أن النطق بالهمزة ، بدلاً من شبهي الحركة (الواو w والياء y)، جاء وسيلة لإلغاء طائفة من تتابعات أشباه الحركات والحركات القصيرة المرفوضة في العربية، لثقلها أو لضعفها وخفائها، وهذه المغايرة، هي مغايرة من الناحية التصريفية، وفيها محافظة على الصيغة الصرفية والمعنى المرجو.
- 3- توصل البحث بأن (الألف: a)، الحركة الطويلة، التي تتميز بالعلة والمد قد أدخلت ضمن أحرف العلة في تصور علماء اللغة القدماء والمحدثين، حينما تنتج بسبب التفاعلات الصوتية المشروطة بالتقارب المخرجي والصفاتية فيتحول شبه الحركة إليها. معنى ذلك أن الإعلال لا يقع أصلاً إلا بشبهي الحركة (الواو w والياء y) دون (الألف: a) الحركة الطويلة.



- 4- اتضح للبحث أن ما ادعاه علماء اللغة القدماء، بشأن إعلال شبيهي الحركة (الواو w والياء y)، في أصل الأجوف، بأنه إعلال بالقلب، مجانبٌ للحقيقة العلمية التي أقرها علماء الصوت المحدثون، إذ أثبتوا إنَّ ما حصل لهما هو إعلال بالحذف.
- 5- وجد البحث أنّ هناك مغالطة واضحة وازدواجاً في رأي القدماء في مسألة إعلال الأجوف المزيد حملاً على الأصل الثلاثي المعلن، وذلك بافتراضهم قاعدة ينقلوا بها حركة حرف العلة للسكان قبله حتى يتحرك ويتم الإعلال، وهذا الافتراض لا داعٍ له، كون الأصل المجرد قد أُعلِّ بناء على توافر شروط الإعلال عندهم.
- 6- أثبت البحث بأن قلب الياء شبه الحركة إلى ألف في المثال اليائي في حال المضارع بعيد عن القياس؛ لأنَّ القياس فيه عدم الاعلال بالقلب؛ لأنَّ (الياء) ساكنة وبهذا القلب جاءت (الالف) ساكنة اي لم تحقق شرط تحركها .

الهوامش

- (1) ينظر: معجم مقاييس اللغة: (عل): 12/3.
- (2) لسان العرب: (عل): 467/11.
- (3) الشافية: 324.
- (4) شرح الشافية (للرضي): 66/3 - 67.
- (5) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 35.
- (6) علم الأصوات العربية: 320.
- (7) الشافية: 224.
- (8) ينظر: أصوات اللغة العربية (الفوناتيک والفونولوجيا): 142.
- (9) الشافية: 324.
- (10) المنصف: 118/1.
- (11) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية: 163.
- (12) علم الأصوات العام: 181.
- (13) ينظر: العربية الفصحى: 74.
- (14) اللغة العربية معناها ومبناها: 276، وينظر: المنهج الصوتي: 185.
- (15) ينظر: الشافية: 325.
- (16) ينظر: المصدر نفسه: 325.
- (17) الشافية: 325.



- (18) ينظر : الشافية: 326.
(19) الشافية: 263.
(20) المصدر نفسه: 263.
(21) ينظر: علم الأصوات العام: 143.
(22) العربية الفصحى: 46.
(23) التصريف العربي: 58.
(24) المنهج الصوتي للبنية العربية: 175.
(25) الشافية: 324.
(26) المنهج الصوتي للبنية العربية: 167.
(27) المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء: 166.
(28) الشافية: 332.
(29) الكتاب: 54/4.
(30) المنصف: 230/1.
(31) لسان العرب: (يأس): 1002/2.
(32) ينظر: المقتضب: 230/1.
(33) ينظر: الكتاب: 54/4.
(34) التصريف العربي: 137.
(35) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: 46.
(36) الشافية: 344.
(37) الكتاب: 356/4.
(38) المقتضب: 237/1.
(39) المنصف: 259/1.
(40) شرح الشافية للرضي: 98/3 – 99.
(41) ينظر: المصدر نفسه: 128/3 والممتع في التصريف: 328/1.
(42) شرح التصريح على التوضيح: 694/2.
(43) المنصف: 42/3.
(44) أثر القوانين الصوتية: 437.
(45) الشافية: 344.
(46) الكتاب: 548/3.
(47) الأصوات اللغوية: 90.



- (48) التطور النحوي: 42.
- (49) ينظر: الكتاب: 549/3.
- (50) المصدر نفسه: 549/3.
- (51) المصدر نفسه: 377/4.
- (52) ينظر: ظاهرة القلب المكاني: 3.
- (53) شرح الشافية (للرضي): 21/1.
- (54) القلب المكاني في البنية العربية: 3.
- (55) ينظر: ظاهرة القلب المكاني: 67.
- (56) ينظر: بحثنا: .
- (57) الشافية: 92.
- (58) شرح الشافية (للرضي): 25/1.
- (59) المصدر نفسه: 25/1.
- (60) الممتع في التصريف: 509/2.
- (61) ينظر: مختار الصحاح: (جياً): 118.
- (62) ينظر: الكتاب: 238/4.
- (63) ينظر: بحثنا:
- (64) المقتضب: 237/1.
- (65) ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي: 67.
- (66) ينظر: أثر القوانين الصوتية: 430.
- (67) شرح الشافية (للرضي): 127/3.
- (68) اللباب في علل البناء والإعراب: 82 – 83.
- (69) الكتاب: 476/4 – 477.
- (70) المقتضب: 253/1.
- (71) المصدر نفسه: 253/1.
- (72) ينظر: بحثنا:
- (73) المنصف: 51/2.
- (74) المنصف: 51/2.
- (75) شرح الشافية (للرضي): 25/1، وينظر: الممتع في التصريف: 509/2.
- (76) ينظر: الكتاب: 283/4.
- (77) ينظر: بحثنا:



- (78) ينظر : بحثنا:
(79) ينظر : بحثنا:
(80) ينظر : شرح الشافية (للرضي): 59/3.
(81) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب: 82 – 83.
(82) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصوتي: 69.
(83) ينظر : شرح الشافية (للرضي): 59/3.
(84) أثر القوانين الصوتية: 410.
(85) المصدر نفسه: 410.
(86) ينظر : الشافية: 335.
(87) ينظر : الكتاب: 482/2.
(88) المصدر نفسه: 479/2 – 480.
(89) المصدر نفسه: 480/2.
(90) المنصف: 190/1.
(91) شرح الشافية للرضي: 97/3.
(92) المنصف: 260/1.
(93) ينظر : العربية الفصحى: 55.
(94) الشافية: 335.
(95) المصدر نفسه: 335.
(96) ينظر : لسان العرب المحيط (قوم): 191/2.
(97) ينظر : المصدر نفسه: 300/1.
(98) ينظر : المصدر نفسه: 316/2.
(99) شرح الشافية للرضي: 96/3.
(100) ينظر : شرح الشافية للرضي: 95/3، والممتع في التصريف: 463/2.
(101) ينظر : العربية الفصحى: 55.
(102) الكتاب: 283/4.
(103) علم الصرف الصوتي: 61.
(104) الشافية: 335 – 336.
(105) المصدر نفسه: 335 – 336.
(106) شرح الشافية للرضي: 95/3.



المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

1. أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة العربية، الأستاذ الدكتور فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث، اريد، الأردن، ط1، 1435هـ - 2004م.
2. أصوات اللغة العربية (الفوناتيک والفونولوجيا)، الدكتور إبراهيم مصطفى العبد الله النمارنة، دار الأندلس، حائل، ط1، 1428هـ - 2007م.
3. الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، الأستاذ الدكتور سمير شريف إستينية، دار وائل للنشر، عمان، ط الأولى، عمان - الأردن، 2003م.
4. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، الدكتور الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، ط3، تونس، 1992م.
5. التطور النحوي للغة العربية، برجشتر آسر، ترجمة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1929 م.
6. الشافية في علمي التصرف والخط، لابن الحاجب (570 - 646هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن أحمد العثمان الشافجي، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية، 1435هـ - 2014م.
7. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى (905هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط1، 1421هـ - 2000م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني، الدكتور حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد للنشر، العراق، 1980م.
8. شرح شافية ابن الحاجب، تأليف رضي الدين الاستراباذي (686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1402هـ - 1982م.
9. ظاهرة القلب المكاني في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، مؤسسة الرسالة - دار عمار، ط1، عمان، 1986 م.
10. العربية الفصحى بناء لغوي جديد، الأب هنري فليش، تعريب: د. عبد الصبور شاهين، ط2، دار المشرق، بيروت، 1983م.
11. العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي، ههنري فليش، تعريب وتحقيق وتقديم: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، القاهرة، 1997م.
12. علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية)، الدكتور بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت - لبنان، 1988م.
13. علم الصرف الصوتي: الدكتور عبدالقادر عبدالجليل، دار أزمنا، عان، الأردن، 1998.
14. علم الأصوات العربية، الدكتور محمد جواد النوري، مطبوعات جامعة القدس المفتوحة، مكتبة ومطبعة دار الأرقم، عمان - الأردن، ط1، 1996م.
15. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف: الدكتور عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1966م.



- الكتاب، كتاب سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1402هـ - 1982م.
- 16 . اللباب في علل البناء والاعراب ، ابو البقاء العكبري ، تحقيق : د. محمد عثمان ، مكتبة الثقافة الدينية ، ط1 ، القاهرة ، 1420-2009م .
17. لسان العرب المحيط. العلامة ابن منظور المصطلحات العلمية والفنية، قدّم له: العلامة الشيخ عبد الله العلياني، إعداد وتصنيف: يوسف خياط ونديم مرعشلي، دار لسان العرب، بيروت، 1970م.
18. اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، طبعة 1994م.
19. مختار الصحاح ، ابو بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ت (666هـ) ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد ، المكتبة العصرية - الدار النموذجية ، ط5 ، بيروت - صيدا ، 1420هـ - 1999م .
20. المصطلح الصوتي في الدراسات العربية: الدكتور عبد العزيز الصيغ، ط1، دار الفكر، سوريا، 2000م.
21. معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت 359هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، 1933هـ - 1979م .
22. المقتضب، المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، ط3، لجنة إحياء التراث، القاهرة، 1415هـ - 1994م
- 23 . الممتع في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي (597 - 669هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط8، 1407هـ - 1987م.
24. المنصف، ابن جني، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث، مصر، ط1، 1373هـ - 1954م.
25. المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي، الدكتور عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1400هـ - 1980م.

ثانياً: البحوث:

1. تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي، الدكتور فوزي حسن الشايب، حوليات كلية الآداب، الحولية العاشرة، 1409هـ - 1989م.
2. القلب المكاني في البنية العربية (دراسة في ضوء التراث النحوي والدرس اللغوي الحديث) ، الدكتور : مأمون عبد الحلیم وجيه ، مستل من مجلة دار العلوم ، جامعة الفيوم ، العدد الرابع والعشرون ، 2010م .